الأمم المتحدة

A/73/740–S/2019/133

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
13 February 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البندان ٣٥ و ٤١ من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

رسالة مؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

نشب النزاع المسلح الدائر بين أرمينيا وأذربيجان في نهاية عام ١٩٨٧ بمطالب إقليمية باطلة وغير مشروعة لأرمينيا في إقليم ناغورنو كاراباخ المتمتع بالحكم الذاتي في أذربيجان. وقد شكلت تلك المطالب بداية الاعتداءات على الأذربيجانيين وطردهم من الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي ومن أرمينيا ذاتها.

وفي نهاية عام ١٩٩١ وبداية عام ١٩٩٢، أطلقت أرمينيا حربًا شاملة ضد أذربيجان انتهت باحتلالها جزءا كبيرا من أراضي أذربيجان، بما في ذلك منطقة ناغورنو كاراباخ والمقاطعات السبع المحاذية لها، وبعض الجيوب التابعة لأذربيجان. وقد صاحب تلك الفترة زيادة في حجم وشدة واتساق الاعتداءات على المدنيين الأذربيجانيين في منطقة ناغورنو كاراباخ وفي المناطق المحيطة بأذربيجان.

وأودت الحرب التي شنتها أرمينيا بحياة عشرات الآلاف من الناس وأسفرت عن تدمير المدن والبلدات والقرى؛ وأصبح آلاف الأشخاص في عداد المفقودين بسبب هذا النزاع؛ وتعرضت جميع المناطق المستولى عليها للتطهير العرقي من سكانها الأذربيجانيين. وقد ارتكب الجانب الأرميني هذه الأفعال على نطاق واسع وبصورة ممنهجة، وهي ترقى إلى جرائم بموجب القانون الدولي.

ومنذ سبعة وعشرين سنة، ارتُكبت خلال النزاع أكبر مجزرة ضد مدنيي بلدة خوجالي في منطقة ناغورنو كاراباخ بأذربيجان والمدافعين عنها. وقبل الحرب، كان ٧ ٠٠٠ شخص يعيشون في تلك البلدة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، أحكمت القوات الأرمينية طوقها على البلدة. وفي الليلة بين يومي

180219 150219 19-02317 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، في أعقاب قصف مدفعي كثيف، بدأ الهجوم على البلدة من جهات متعددة. ونتيجة لهذا الهجوم والاستيلاء على البلدة، قُتل المئات من الأذربيجانيين، كان منهم نساء وأطفال ومسنون، أو جُرحوا أو أُخذوا رهائن، فيما دُمرت البلدة تدميرا تاما.

وأدان المجتمع الدولي بشدة الجانب الأرميني لاستخدامه القوة العسكرية ضد الأذربيجانيين ولما ارتُكب أثناء الحرب من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني[(١)].

وإضافةً إلى الأدلة الدامغة التي توجد بحوزة هيئات إنفاذ القانون في أذربيجان، فإن مسؤولية أرمينيا وقيادتها السياسية والعسكرية عن الجرائم التي ارتُكبت في خوجالي وفي أماكن أخرى في أراضي أذربيجانية المحتلة هي مسؤولية تقر بها وتوثقها مصادر مستقلة عديدة، تتألف من شهادات الشهود على المأساة، والبيانات الصادرة عن مؤسسات دولية موثوق بها، ونتائج التحقيقات المستقلة التي أجراها صحفيون أجانب وناشطون في مجال حقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية دولية موثوق بها[(٢)]. وحسبنا الإشارة إلى بعضها.

وهكذا، جاء رد منظمة هيومن رايتس ووتش المعنية بحقوق الإنسان على محاولات أرمينيا التشويش عليها بالافتراء، كما يلي:

> أفضى البحث الذي أجريناه والبحث الذي أجراه مركز ميموريال لحقوق الإنسان إلى أن الميليشيا المنسحبة فرّت من خوجالي مع بعض المجموعات الكبيرة من المدنيين الهاربين. وأشار تقريرنا إلى أن أفراد الميليشيا الأذربيجانية، باحتفاظهم بأسلحتهم واستمرارهم في ارتداء الزي العسكري، يمكن أن يُعتبروا مقاتلين وأنهم قد عرَّضوا المدنيين الهاربين للخطر، حتى وإن كان في نيتهم حماية أولئك المدنيين. ومع ذلك *فإننا نحمل القوات الأرمينية في كاراباخ المسؤولية المباشرة عن مقتل المدنيين. وفي الواقع، لم يتضمن تقريرنا ولا تقرير [المركز] أية أدلة تؤيد فكرة قيام القوات الأذربيجانية بإعاقة هروب المدنيين الأذربيجانيين أو بإطلاق النار عليهم*[(٣)].

واستنادا إلى نتائج التحقيق المستقل، أشار مركز ميموريال لحقوق الإنسان إلى ما يلي:

- ”وقع عنف شديد على مدنيي خوجالي خلال العملية العسكرية للاستيلاء على هذه المدينة“

---

(١) انظر، على سبيل المثال، قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣)، و ٨٥٣ (١٩٩٣)، و ٨٧٤ (١٩٩٣)، و ٨٨٤ (١٩٩٣)؛ وإعلان اعتمدته اللجنة الوزارية التابعة لمجلس أوروبا في ١١ آذار/مارس ١٩٩٢ في الاجتماع ٤٧١ مكررا لنواب الوزراء؛ وبلاغ مجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا رقم ٢٨٤، براغ، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣؛ بلاغ مجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا رقم ٣٠١، براغ، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛ و Resolution 1416 (2005) of the Parliamentary Assembly of the Council of Europe, entitled “The conflict over the Nagorno-Karabakh region dealt with by the OSCE Minsk Conference”, 25 January 2005.

(٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر www.justiceforkhojaly.org و Fiona Maclachlan and Ian Peart, eds., *Khojaly Witness of a War Crime: Armenia in the Dock* (Reading, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Ithaca Press, 2014).

(٣) رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة إلى وزير خارجية أرمينيا من المدير التنفيذي لمنظمة هيومان رايتس ووتش، متاحة على الرابط التالي: www.hrw.org/news/1997/03/23/response-armenian-government-letter-town-khojaly-nagorno-karabakh. التوكيد مضاف.

- ”ولا يمكن تبرير القتل الجماعي للمدنيين في منطقة ’الممر المفتوح‘ والأرض المتاخمة تحت أي ظرف من الظروف“
- ”وقد رُحّل المدنيون الذين بقوا في خوجالي بعد أن استولت عليها المفارز الأرمينية“
- ”ونفذت هذه الإجراءات بطريقة منظمة“
- ”وعومل سكان خوجالي المحتجزون معاملة عنيفة“
- ”إن الأعمال التي قامت بها الوحدات الأرمينية في ناغورنو كاراباخ تجاه مدنيي خوجالي خلال الهجوم على البلدة تشكل انتهاكا جسيما لاتفاقية جنيف وأيضا.للإعلان العالمي لحقوق الإنسان“[٤]

وكما لاحظ أحد المؤلفين، ”يتمثل عنصر رئيسي في استراتيجية التمرد في كاراباخ في التطهير العرقي للمدنيين الأذربيجانيين من البلدات والقرى داخل ناغورنو كاراباخ وفي الأراضي التي تفصل ناغورنو كاراباخ عن أرمينيا“. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ”فإن البلدات الأذربيجانية الكبرى في المنطقة نهبت وأحرقت، و ’سوّيت بالأرض بصورة منهجية بحيث لم يتبق سوى الأساسات‘ وطُرد سكانها الأذربيجانيون قسرا“. ويلاحظ المؤلف كذلك أن ”إحدى أشرس عمليات الطرد وقعت أثناء هجوم على خوجالي في شباط/فبراير ١٩٩٢“، حيث قتلت القوات الأرمينية مئات المدنيين الأذربيجانيين، ”الذين كان كثيرون منهم عزلا وقتلوا أثناء فرارهم عبر الأراضي المفتوحة“[٥].

وعلاوة على ذلك، فإن التصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين في أرمينيا، بمن فيهم رئيس أرمينيا السابق، سيرج سرغسيان[٦]، إلى جانب منشورات مؤلفين أرمينيين[٧]، تسهم أيضا في إثبات الحقائق على أرض الواقع. وهكذا، ومن بين شخصيات أخرى، اعترف جيرير ليباريديان، الذي كان كبير مستشاري أول رئيس لأرمينيا، ليفون تير - بتروسيان، في وقت ارتكاب مجزرة خوجالي، بأنه ”يصعب كثيرا على أرميني أن يكتب عن خوجالي“ لأنه ”قد وقع بالفعل شيء غير مقبول، شيء تعلق بقتل أذربيجانيين مدنيين وتشويههم على يد القوات الأرمينية في كاراباخ“[٨].

---

(٤) تقرير مركز ميموريال لحقوق الإنسان بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة خلال الاستيلاء على بلدة خوجالي ليلة ٢٥ إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، Maclachlan and Peart (eds.), *Khojaly Witness of a War Crime: Armenia in the Dock*.

(٥) Jessica A. Stanton, *Violence and Restraint in Civil War: Civilian Targeting in the Shadow of International Law* (New York, Cambridge University Press, 2016).

(٦) انظر أيضا المقابلة مع سيرج سرغسيان، Thomas de Waal, *Black Garden: Armenia and Azerbaijan through Peace and War* (New York and London, New York University Press, 2004) النص الكامل للمقابلة متاح على الموقع التالي: http://carnegieendowment.org/2012/02/24/president-interview-andtragicanniversary/9vpa.

(٧) انظر على سبيل المثال، Markar Melkonian, *My Brother's Road: An American's Fateful Journey to Armenia* (London and New York, I.B. Tauris, 2005).

(٨) Jirair Libaridian, "An Armenian perspective on Khojali", 19 February 2014.

ويشير الأمين العام في تقريره عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة بصفة خاصة إلى أن ”ضمان المساءلة عن الانتهاكات أمر جوهري لضمان احترام القانون الدولي“[٩].

وللأسف، لا يزال مرتكبو الجرائم التي ارتكبت في خوجالي وفي أماكن أخرى في الأراضي الأذربيجانية المحتلة يتمتعون بالإفلات من العقاب. ومن المهم للغاية أن يفكر المجتمع الدولي في ما حدث في خوجالي وفي غيرها من مدن أذربيجان وبلداتها وقراها التي استولت عليها أرمينيا ودمرتها، وأن يرفض رفضا قاطعا إنكار يريفان لمسؤوليتها عن شن الحرب وارتكاب أخطر الجرائم الدولية. وباعتبار المساءلة نتيجة حتمية للجرائم المرتكبة فهي أيضا شرط مسبق جوهري على طريق السلام والمصالحة الطويلة الأمد.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٣٥ و ٤١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار **علييف**
السفير
الممثل الدائم

(٩) انظر الوثيقة S/2018/462، الفقرة ٣٢.